

سلسلة قضايا التخطيط والتنمية

رقم (١٧١)

أولويات الاستثمار
في قطاع الزراعة

يوليو ٢٠٠٣

المحتويات

الصفحة

مقدمة

١ الباب الأول: العوامل المحدده لأهداف التنمية الزراعية وألويات

الإستثمار الزراعى

١

تمهيد

٢

الفصل الأول :العوامل والمتغيرات الإقتصادية والإجتماعية

٣

١- توفير الغذاء للمجتمع السكانى

٢- توفير إحتياجات الصناعات المحلية من

٦

المواد الخام الزراعية

١٠

٣- المساهمة فى توفير النقد الأجنبى

٤- السكان وقوى العمل والمساهمة فى توفير

١١

فرص العمل

٥- الداخول الزراعية وتحسين مستوى معيشة

١٣

السكان الزراعيين

١٦

الفصل الثانى:الموارد الزراعية

١٦

١- تمهيد

١٦

٢- الأراضى الزراعية المنزرعة

٢١

٣- الأراضى القابلة للإستصلاح والإستزراع

٢٤

٤- الموارد المائية

٢٦

٥- الثروة الحيوانية والداجنة

٢٦

٥-١ الثروة الحيوانية

٢٨

٥-٢ مشروعات الثروة الداجنة

٣١

٦- الموارد السمكية

٣١

٦-١ المصايد المصرية

٣٧

٦-٢ مشروعات الإستزراع السمكى

٣٨

٦-٣ أسطول الصيد المصرى

الباب الثاني: أهداف التنمية الزراعية ومجالات وأولويات الإستثمار

الزراعى

الفصل الأول: أهداف التنمية الزراعية مابين تخطيط الأنتاج والخدمات

الزراعية من ناحية ، والبرامج والمشروعات الإستثمارية من

ناحية أخرى

١- تخطيط الإنتاج الزراعى وأهداف التنمية

٢- أهداف التنمية الزراعية والبرامج والمشروعات الإستثمارية

٢-١ زيادة حجم الموارد الزراعية وبرامجها ومشروعاتها

الإستثمارية

٢-١-١ فى مجال الإنتاج النباتى

٢-١-٢ فى مجال الإنتاج الحيوانى والداجنى

٢-١-٣ فى مجال الإنتاج السمكى

٢-٢ تحسين الجداره الإنتاجية للموارد الإنتاجية المستغلة

ومشروعاتها

٢-٢-١ فى مجال الإنتاج النباتى

٢-٢-٢ فى مجال الإنتاج الحيوانى والداجنى

٢-٢-٣ فى مجال الإنتاج السمكى

٢-٣ برامج ومشروعات دعم وتطوير المؤسسات الزراعية

ومهاراتها الإدارية

الفصل الثانى: الأهداف الإستشرافية للتنمية الزراعية وأولويات

الإستثمار فى برامج ومشروعات التنمية الزراعية .

الصفحة

٧٢	١- تمهيد
٧٢	٢- الأهداف الإستشرافية للتنمية الزراعية .
٧٨	٣- برامج ومشروعات التنمية الزراعية ومجالات وأولويات الإستثمار
٧٨	٣-١ مؤشرات تحديد الأولويات
٧٩	٣-٢ مجالات وأولويات الإستثمار
	٣-٢-١ مجالات وأولويات الإستثمار فى إطار هدف تحقيق زيادة متواصلة فى الإنتاجية والإنتاج من المحاصيل الزراعية
٨٠	٣-٢-١-١ مجالات وأولويات الإستثمار فى إستصلاح الأراضى الجديدة
٨٩	٣-٢-١-٢ مجالات وأولويات الإستثمار بغرض تحسين إنتاجية الأراضى المنزرعة
٩٢	٣-٢-٢ مجالات وأولويات الإستثمار بغرض تحسين الميزان التجارى الزراعى مع العالم الخارجى
٩٦	٣-٢-٣ مجالات وأولويات الإستثمار فى إطار هدف زيادة وإستقرار دخول السكان الزراعية
١٠٢	٣-٢-٤ المؤسسات الزراعية وأولويات الإستثمار
١٠٣	نتائج وتوصيات
١٠٥	

مقدمة

تنشأ الحاجة إلى تحديد الأولويات من ندرة الموارد مع تعدد الأهداف . وتبدو هذه الحاجة أكثر وضوحا وضرورة في حالة الزراعة المصرية في الوقت الراهن ، ووفقا لما تشير إليه مساهماتها الحالية في الإقتصاد القومى ، وفى الأهداف الإجتماعية للمجتمع . فمحدودية الموارد الزراعية الطبيعية المستغلة فى الإنتاج الزراعى والمقرونة بوجود الطلب المتزايد على المنتجات الزراعية خلال العقود الماضية قد عكست نفسها فى ضعف دور القطاع الزراعى فى الإقتصاد والتي تبدو سماته الواضحة فى أكثر من جانب أولها وجود العجز المتزايد فى الميزان التجارى الزراعى مع العالم الخارجى والذي يشمل العدد الأكبر من المنتجات الزراعية ممثلة فى كل من مجموعات محاصيل الحبوب ، والبقوليات ، وزيتوت الطعام ، والسكر ، واللحوم ، والألبان ، والأسماك وغيرها . ومن السمات الأخرى لضعف هذا الدور وجود البطالة ، والفقر بنسب مرتفعة نسبيا بين السكان الزراعيين والريفيين كما تشير إلى ذلك نتائج الكثير من الدراسات . ومع ضعف دور القطاع الزراعى فى الإقتصاد القومى ينشأ تعدد الأهداف المرجوة من القطاع الزراعى ، حيث يتمثل هذا التعدد فى مجموعات المنتجات الزراعية التى يستهدف زيادة الإنتاج منها بغرض الحد من وارداتها إلى جانب تعدد الأهداف المرتبطة بالبحث فى زيادة الصادرات الزراعية بغرض تحسين الميزان التجارى الزراعى ، ويضاف إلى ذلك أيضا الأهداف المتصلة بزيادة فرص العمل وتحسين مستوى الدخل الزراعى . ومع تعدد هذه الأهداف تجمع خطط التنمية الزراعية ما بين مسارين بغرض تحقيق هذه الأهداف أولها يشمل الكثير من البرامج والمشروعات التى تستهدف رفع كفاءة إستخدام الموارد الزراعية وتحسين إنتاجيتها ، أما المسار الثانى فيشمل البرامج والمشروعات التى تهدف إلى إضافة موارد زراعية طبيعية ورأسمالية جديدة إلى دائرة الإستغلال والإنتاج الزراعى ، وإذا كان تنفيذ البرامج والمشروعات التى يشتمل عليها كلا المسارين يستلزم تدبير إحتياجاتها من الموارد الإستثمارية ، وإذا كانت هذه الموارد بدورها تعد محدودة ولاتفى بتنفيذ مثل هذه البرامج والمشروعات بالمعدلات المرجوة لمقابلة الأهداف المتعددة والمرجوة من القطاع الزراعى ، فإن فى ذلك مايفرض بدوره الحاجة إلى تحديد أولويات الإستثمار فى مثل هذه البرامج

والمشروعات ، وهو ما قد يفرض بالتبعية تحديد الأولويات بين الأهداف المرجوة من القطاع الزراعى فى حد ذاتها .

هذا وإذا كانت الأهداف المرجوة من القطاع الزراعى تعد فى حكم العامل الأساسى فى تحديد أولويات تخصيص الإستثمارات الزراعية ما بين البرامج والمشروعات المختلفة ، إلا أن تحديد هذه الأهداف وأولوياتها فى حد ذاته يتأثر بدوره بالكثير من العوامل والمتغيرات الإقتصادية والإجتماعية والتي قد يشارك البعض منها بدوره أيضا فى تحديد أولويات تخصيص الإستثمارات الزراعية . كذلك أيضا تشارك الموارد الزراعية المتاحة بأحجامها وخصائصها وأنماط إستغلالها إلى جانب الموارد الزراعية المحتمل إستغلالها مستقبلا فى تحديد أولويات أهداف التنمية الزراعية وتخصيص الإستثمارات الزراعية بشكل مباشر أو غير مباشر ، إذ أن تحديد أهداف التنمية الزراعية ، وأولويات الإستثمار وفقا للإعتبارات الإقتصادية والإجتماعية بمفردها قد يقابل بصعوبة تحقيق هذه الأهداف أو البعض منها فى الواقع العملى نظرا لما قد يواجه ذلك من محددات يفرضها حجم الموارد الزراعية المتاحة مما قد يستلزم إعادة صياغة هذه الأهداف إستجابة لهذه المحددات .

ولقد حددت الدراسة الحالية هدفها فى البحث فى أولويات الإستثمار الزراعى وفقا لما يمكن إستشرافه من أهداف للتنمية الزراعية ، وأولوياتها فى السنوات القادمة من خلال دراسة العوامل والمتغيرات الإقتصادية والإجتماعية المحددة لهذه الأهداف إلى جانب دراسة الموارد الزراعية الطبيعية والرأسمالية المستغلة حاليا فى الإنتاج الزراعى إلى جانب الموارد الزراعية الطبيعية غير المستغلة والمحتمل إضافتها مستقبلا إلى دائرة الإستغلال والإنتاج الزراعى ، سواء فى مجال الإنتاج النباتى ، أو مجالات الإنتاج الحيوانى ، والداجنى ، والسمكى .

وفى سبيل تحقيق الهدف من الدراسة قسمت الدراسة إلى بابين رئيسيين ، الباب الأول منها يتضمن دراسة العوامل المحددة لأهداف التنمية الزراعية ، وأولويات الإستثمار الزراعى ، وحيث قسم هذا الباب بدوره إلى فصلين ، يشمل الأول منها دراسة العوامل والمتغيرات الإقتصادية والإجتماعية المحددة لهذه الأهداف ، أما الفصل الثانى فيشمل دراسة الموارد الزراعية الطبيعية والرأسمالية المستغلة ، وغير المستغلة فى مجالات

الإنتاج النباتي ، والحيواني ، والداجني ، والسمكي . أما الباب الثاني من الدراسة فيهدف إلى تحديد الأهداف الإستشرافية للتنمية الزراعية في المرحلة القادمة ثم أولويات الإستثمار الزراعي في ضوء النتائج التي توصلت إليها الدراسة في الباب الأول منها ، حيث قسم هذا الباب بدوره إلى فصلين ، تتضمن الأول منها عرضاً نظرياً لأهداف التنمية الزراعية ، مابين سياسات تخطيط الإنتاج الزراعي ، والبرامج والمشروعات الإستثمارية بخطط التنمية الزراعية ، ومتضمناً في ذلك عرضاً للبرامج والمشروعات الإستثمارية بخطة التنمية الزراعية السابقة مع إستخلاص بعض النتائج المرتبطة بتحقيق هذه البرامج لأهداف التنمية الزراعية . أما الفصل الثاني فقد تضمن إستشراق الأهداف المستقبلية للتنمية الزراعية ، وأولويات تخصيص الإستثمارات الزراعية في ضوء النتائج التي توصلت إليها الدراسة في الأجزاء السابقة منها .

وقد شارك في إعداد هذه الدراسة كل من أ.د. هدى صالح النمر (باحث رئيسي) ، أ.د. أحمد عبد الوهاب برانية ، أ.د. سيد حسين ، أ.د. عبد القادر محمد دياب ، أ.د. بركات الفراء المستشارون بالمعهد ، د. نجوان سعد الدين الخبير الأول بالمعهد ، كما عاون في هذه الدراسة أ. سحر البهائي الباحث بالمعهد ، ولجميع هؤلاء ولكل من ساهم في إعداد هذه الدراسة سواء في مرحلة التحرير أو الكتابة الشكر والتقدير .

الباب الأول: العوامل المحددة لأهداف التنمية الزراعية وألويات

الإستثمار الزراعى

تمهيد:

تعد الأهداف المخططة للتنمية الزراعية هي العامل الأساسى فى تحديد أولويات تخصيص الإستثمارات الزراعية مابين البرامج والمشروعات الزراعية المختلفة . كما أن تحديد هذه الأهداف وألوياتها فى حد ذاته يتأثر بدوره بالكثير من العوامل والمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والتي قد يشارك البعض منها أيضا وبشكل مباشر فى تحديد أولويات تخصيص الإستثمارات الزراعية . فالأهداف القومية للتنمية الزراعية والتي تعكس دور الزراعة فى الإقتصاد الوطنى والتي قد تشمل - وعلى سبيل المثال - زيادة مساهمة قطاع الزراعة فى الناتج المحلى الإجمالى أو الوصول إلى مستويات معينة فى درجة الإكتفاء الذاتى فى الإستهلاك من سلعة أو مجموعة سلعية زراعية معينة أو زيادة مساهمة الزراعة فى توفير النقد الأجنبى من خلال زيادة الصادرات الزراعية أو تخفيض الواردات منها أو تلك الأهداف المتصلة بزيادة فرص العمل فى القطاع الزراعى ، أو الإرتفاع بمستوى دخول السكان الزراعيين ، وغيرها من الأهداف ، إنما يحكم تحديد الأولويات فيما بينها وكذلك تحديد مستويات أو معدلات النمو بها حجم الموارد الزراعية المستغلة والإحتمالات الكامنة لزيادة إنتاجيتها بالإضافة إلى حجم الموارد الزراعية الطبيعية التى يمكن إضافتها إلى الطاقات الإنتاجية الزراعية ، كما يحكمها درجة أولوية الإعتبارات الاجتماعية أو الاقتصادية من منظور المخطط والقيادات السياسية من ناحية أخرى .

كذلك فإن الإحتمالات الكامنة لزيادة إنتاجية الموارد الزراعية المستغلة أو حجم الموارد الزراعية الطبيعية التى يمكن إضافتها إلى الطاقة الإنتاجية الزراعية ، تتوقف وبطبيعة الحال على درجة التوازن أو التناسق القائمة مابين الموارد الطبيعية المتاحة من أرض ، ومياه ، والموارد الرأسمالية والبشرية ، حيث تفرض درجة عدم التوازن أو التناسق فيما بين أى من هذه العوامل مجال وألوية الإستثمار فى أى منها . كما أن الإحتمالات الكامنة لزيادة إنتاجية الموارد الزراعية وعلى سبيل المثال قد تكشف عن وجود الكثير من المسارات المتنوعة للخروج بها إلى حيز الواقع والتي قد تتباين فيما بينها من حيث درجة المساهمة فى تحقيق هذا الهدف ومن ثم أولويات الإستثمار فيما بينها ، حيث قد تتمثل هذه المسارات فى تحسين التربة الزراعية ، أو تحسين نظم الصرف أو السوى ، أو

إستخدام تقاوى منتقاه ، أو تحسين خدمات النقل والتوزيع ، أو تطوير المؤسسات المعنية بالخدمات الزراعية وغيرها .

ولذلك إذا كانت الدراسة الحالية تستهدف البحث فى أولويات الإستثمار الزراعى ، فإن دراسة وتحليل مثل هذه العوامل والمتغيرات تمهيدا لإستخلاص نتائجها على تحديد أهداف التنمية الزراعية ، وأولويات الإستثمار بالقطاع الزراعى يعد مطلباً أساسياً ، وهو ما يهدف إليه الباب الأول من الدراسة والذي يقسم بدوره إلى الفصول التالية :

- العوامل والمتغيرات الإقتصادية والإجتماعية .
- الموارد الزراعية .

الفصل الأول : "العوامل والمتغيرات الإقتصادية والإجتماعية"

يتباين منظور المخططين ، والقيادات السياسية إلى أولوية الإعتبارات الإقتصادية والإجتماعية الحاكمة لتحديد الأهداف القومية المخططة للتنمية الزراعية من مجتمع إلى آخر تبعاً للتباين فيما بينها من حيث الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية بالقطاع الزراعى بالقياس إلى نفس الأوضاع بالقطاعات الأخرى وعلى المستوى القومى ككل ، حيث هناك من المجتمعات التى قد ترى فى الإسراع بمعدلات النمو فى الإنتاج الزراعى هدفاً ذات أولوية أولى بغرض زيادة مساهمة قطاع الزراعة فى الناتج المحلى الإجمالى ، على حين يتواجد البعض الآخر من هذه المجتمعات التى ترى فى تحسين دخول السكان الزراعيين والحفاظ على إستقرارها الهدف ذات الأولوية الأولى ما بين أهداف التنمية الزراعية . كما أن هناك من المجتمعات التى قد ترى فى الإرتفاع بنسبة الإكتفاء الذاتى فى الإستهلاك من سلعة زراعية غذائية أو مجموعة منها هدفاً ذات أولوية أولى بغرض تأمين الإحتياجات الغذائية لمجموعات معينة من السكان وتحسين مستويات التغذية فيما بينها ، أو لغرض الإحلال محل الواردات منها أو لكلا الغرضين معا ، وفى المقابل قد يكون هناك من المجتمعات الأخرى التى ترى فى زيادة الإنتاج الزراعى من أجل التصدير هدفاً ذات أولوية أولى ليس بغرض زيادة مساهمة قطاع الزراعة فى توفير النقد الأجنبى فقط ، بل أيضاً بإعتبار ذلك وسيلة للإرتفاع بمستوى دخول السكان الزراعيين من السلع الزراعية التصديرية مرتفعة القيمة .

ولنفس الأسباب سابقة الذكر أيضا قد تتباين نظرة المخططين والقيادات السياسية داخل نفس المجتمع الواحد إلى أولوية الإعتبارات الإقتصادية والإجتماعية فى تحديد أهداف التنمية الزراعية من مرحلة زمنية إلى أخرى تبعا للتغير فى الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية بالقطاع الزراعى ، وعلى المستوى الكلى للمجتمع . وإذا كانت الإعتبارات الإقتصادية والإجتماعية وما ينبثق عنها من أهداف مخططة للتنمية الزراعية يستلزم تحقيقها وضع إستراتيجية محددة بما تشتمل عليه من سياسات وبرامج ومشروعات إستثمارية ، فإن تحديد أولوية كل من هذه الإعتبارات الإقتصادية والإجتماعية قد يفرض بدوره أولوية البرامج والمشروعات الإستثمارية المخططة ، تبعا للتباين فى الإستراتيجيات المختاره لتحقيق كل من الأهداف الإقتصادية ، والإجتماعية للتنمية الزراعية، وما يواجه تنفيذ كل منها من قيود أو محددات . ولهذا فإن البحث فى أولويات الإستثمار فى قطاع الزراعة المصرية يفرض بدوره الحاجة إلى إلقاء الضوء على الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية الراهنة والحاكمة لتحديد الأهداف القومية للتنمية الزراعية - والتي تعكس دورها فى الإقتصاد القومى - تمهيدا لإستخلاص هذه الأولويات فيما بعد . ويمكن إيجاز هذه الأوضاع فيما يلى:

١ - توفير الغذاء للمجتمع السكانى :

يعد توفير إحتياجات السكان من الغذاء عبر الإنتاج المحلى من الأهداف الأساسية التى تسعى إلى تحقيقها خطط وبرامج التنمية الزراعية . ومع قصور الطاقة الإنتاجية للقطاع الزراعى عن تحقيق هذا الهدف بالنسبة لمجموع السلع الزراعية الغذائية تبدو أولويات هذا الهدف بالنسبة لمجموعة معينة من السلع الزراعية الغذائية والتي تشكل فى مجموعها الإحتياجات الغذائية الضرورية لمجموعة السكان ذوى الدخل المحدودة ، حيث يمنح توفير هذه المجموعة من السلع الغذائية عبر الإنتاج المحلى أولوية أولى بغرض تأمين إحتياجات السكان منها وبأسعار مناسبة بهدف تمكين هذه الفئات الإجتماعية من تحسين مستويات التغذية ، وتشكل هذه المجموعة من السلع الزراعية الغذائية وفى أدنى توليفة منها من محاصيل الحبوب ، والبقوليات ، وزيت الطعام . وبالنسبة لمساهمة قطاع الزراعة المصرى فى توفير الغذاء بالسوق المحلية ، وكما تعبر عنها تقديرات نسب الإكتفاء الذاتى فى الإستهلاك من السلع الزراعية الغذائية الرئيسية خلال السنوات ١٩٩٨ - ٢٠٠٠ ، والتي يمكن إيجازها فيما يلى^(١) :

تصل مساهمة الزراعة فى توفير الإحتياجات الغذائية للسكان أدنى مستوياتها فى حالة زيوت الطعام حيث بلغت نسبة الإكتفاء الذاتى فى الإستهلاك منها خلال السنوات المشار إليها ما يقرب من ١٢,٦٨% فى المتوسط . أما على مستوى محاصيل البذور الزيتية الفردية فتصل هذه النسبة أدنى مستوياتها فى حالة فول الصويا حيث بلغت نحو ١٤,٠٥% فى المتوسط ، وتزداد لتصل إلى ما يقرب من ٣٦,٤% فى المتوسط فى حالة بذور السمسم . وفى المقابل هناك من محاصيل البذور الزيتية الأخرى والممثلة فى كل من بذور عباد الشمس ، والفول السوداني التي يقل الإستهلاك عن الإنتاج المحلى منها ومن ثم وجود فائض للتصدير وكما تعبر عن ذلك نسبة الإكتفاء الذاتى فى الإستهلاك من كل منها والتي بلغت نحو ١٠٢,٩٤% من المتوسط فى حالة محصول عباد الشمس ، ونحو ١٠٥,٤% فى المتوسط فى حالة محصول الفول السوداني .

إن وجود التناقض ما بين عجز الإنتاج المحلى من زيوت الطعام عن الوفاء بإحتياجات الإستهلاك المحلى منها بشكل عام مع وجود عجز فى الإنتاج المحلى من بذور فول الصويا ، والسمسم عن الإستخدامات منها وبالنسب المشار إليها مقابل وجود فائض للتصدير من بعض محاصيل البذور الزيتية الأخرى والممثلة فى الفول السوداني ، وعباد الشمس قد يرجع فى جانب منه إلى العادات الإستهلاكية للمستهلك المحلى الذي لا يقبل على إستهلاك زيت الفول السوداني ، وقد يرجع ذلك أيضاً فى الجانب الآخر منه إلى إقتصاديات إستخدام الإنتاج المحلى من بذور المحصولين الأخيرين فى إستخراج زيوت الطعام بالصناعة المحلية ، وهو ما قد تشير إليه الدراسة فى مرحلة تالية منها .

أما بالنسبة لمساهمة الإنتاج المحلى من الحبوب فى الإستهلاك منها فيصل إلى أدنى مستوياته فى حالة كل من محصولي القمح ، والأذرة الشامي وعلى نحو يعكس إعتقاد نسبة كبيرة من إجمالى الإستهلاك المحلى منها على الإستيراد من الأسواق الخارجية حيث بلغت نسبة الإكتفاء الذاتى فى الإستهلاك من القمح ما يقرب من ٥١,٢٤% فى المتوسط ، كما بلغت نسبة الإكتفاء الذاتى فى الإستهلاك من الأذرة الشامي ما يقرب من ٦٣,٩% فى المتوسط خلال نفس الفترة المشار إليها من قبل ، وهو ما يشير بدوره إلى أن الواردات من الأسواق الخارجية

تمثل ما يقرب من ٤٨,٨% ، ٣٦,١% من إجمالي الإستهلاك المحلي من كل من المحصولين على الترتيب . وبالنسبة للإنتاج المحلي من محصول الشعير فترتفع نسبة مساهمته فى إجمالي الإستهلاك المحلي منه عنه فى حالة المحصولين السابقين ، وإن لم تصل بعد إلى مستوى الوفاء بكامل الإستهلاك المحلي منه حيث بلغت نسبة الإكتفاء الذاتي فى الإستهلاك منه ما يقرب من ٧٢,٤٦% فى المتوسط خلال نفس الفترة المشار إليها ، أما محصول الأذرة الرفيعة فيعد فى حكم المحاصيل الغذائية المحلية حيث يستهلك كامل الإنتاج المحلي منه بالأسواق المحلية ، وتخلو قوائم الصادرات والواردات المصرية منه ، أما محصول الأرز فيعد فى حكم المحاصيل التصديرية منذ عقود طويلة مضت حيث يفى الإنتاج المحلي منه بكامل الإحتياجات الاستهلاكية مع وجود فائض للتصدير وعلى نحو ما تعبر عن ذلك نسبة الإكتفاء الذاتي فى الإستهلاك منه والتي بلغت ما يقرب من ١١٤,٤٤% فى المتوسط خلال نفس الفترة المشار إليها ، وإن كانت أقل عن المستويات التي بلغت فى عقود الستينيات ، والسبعينيات وعلى نحو ما هو بين بالجدول سابق الذكر .

وبالنسبة للمحاصيل البقولية والممثلة فى كل من الفول البلدي ، والعدس فتقدر نسبة الإكتفاء الذاتي فى الإستهلاك منها بنحو ٦٥,٨% .

أما بالنسبة للإنتاج من الخضروات البقولية فيقدر الإنتاج المحلي منها بما يزيد عن الإستهلاك منها ووجود فائض من أجل التصدير وعلى نحو ما تعبر عن ذلك نسب الإكتفاء الذاتي فى الإستهلاك المحلي منها والتي بلغت نحو ١٠٩,٥% فى المتوسط فى حالة الخضروات البقولية الجافة والممثلة فى كل من اللوبيا ، والفاصوليا ، والبازلاء ، وحيث بلغت نفس النسبة ما يقرب من ١٠١,٨% فى المتوسط فى حالة الخضروات البقولية الطازجة والممثلة فى نفس المجموعة من الخضروات ، وذلك خلال السنوات ١٩٩٦ - ١٩٩٨ .

كذلك تعد اللحوم والأسماك من السلع الغذائية التي لا يفى الإنتاج المحلي منها بكامل الإحتياجات الإستهلاكية حيث بلغت نسبة الإكتفاء الذاتي فى الإستهلاك من اللحوم نحو ٨٨,٣٥% ، وإن إنحصر العجز فى الإنتاج المحلي منها فى الإنتاج من اللحوم الحمراء دون اللحوم البيضاء تقريبا ، حيث بلغت نسبة الإكتفاء الذاتي فى الإستهلاك من اللحوم الحمراء خلال الفترة المشار إليها ما يقرب من ٨١,١٤%

فى المتوسط . أما بالنسبة للأسماك فتقدر نسبة الإكتفاء الذاتى فى الإستهلاك منها بنحو ٥٨,٠٧% تقريبا . أما بالنسبة للألبان الطازجة فتبلغ نسبة الإكتفاء الذاتى فى الإستهلاك منها نحو ٩١,١٤% حيث إستيراد الألبان المجففة من الخارج .

* كذلك أيضا يعد السكر من السلع الغذائية التى لا يفى الإنتاج المحلى منه بكامل الإحتياجات الإستهلاكية حيث تقدر نسبة الإكتفاء الذاتى فى الإستهلاك منه بما يقرب من ٥٧,٢% فى المتوسط خلال فترة السنوات المشار إليها ، وهو ما يشير بدوره إلى إستيراد ما يقرب من ٤٢,٨% من إجمالى الإحتياجات الإستهلاكية منه خلال هذه الفترة .

* أما مجموعة السلع الزراعية والمثلة فى محاصيل الخضروات والفاكهة ففى الإنتاج المحلى بإحتياجات الإستهلاك منها ، مع وجود فائض للتصدير إلى العالم الخارجى ، وعلى نحو ما تعبر عنه نسب الإكتفاء الذاتى فى الإستهلاك من المحاصيل الرئيسية منها (٢) .

٢- توفير إحتياجات الصناعات المحلية من المواد الخام الزراعية :

إن توفير المواد الخام الزراعية بغرض التصنيع قد يكون من بين أهداف خطط وبرامج التنمية الزراعية سواء كان ذلك بهدف تشغيل المنشآت المتواجدة والقائمة على تصنيعها بطاقتها الإنتاجية الكاملة أو بغرض التوسع فى هذه الصناعات بهدف زيادة دور القطاع الصناعى فى الإقتصاد القومى . وفيما يتصل بالصناعات الرئيسية القائمة حاليا على تصنيع المواد الخام الزراعية فى الإقتصاد المصرى فيمكن تصنيفها فى المجموعات التالية :

- * صناعة حلج وكبس القطن ثم صناعات الغزل والنسيج والملابس .
- * صناعة إستخراج وتكرير زيوت الطعام من البذور الزيتية .
- * صناعة إستخراج وتكرير السكر من المحاصيل السكرية .
- * صناعة ضرب وتبييض الأرز ، وصناعة الطحن .
- * صناعة تجهيز وتصنيع الألبان ومنتجاتها .
- * صناعة حفظ ، وتعبئة الفاكهة والخضروات ، وصناعة التبريد .
- * صناعة حفظ وتصنيع اللحوم .

وبالنسبة للأوضاع الراهنة لقدرة الزراعة المصرية على توفير إحتياجات هذه الصناعات من المحاصيل الزراعية الخام إما لأغراض التوسع فى هذه الصناعات أو لغرض إستغلال الطاقات الإنتاجية المتاحة بها ، فيمكن الإشارة إليها وبإيجاز فى النقاط التالية .

تعد صناعة حلج وكبس الأقطان الحلقة الأولى فى سلسلة تصنيع الأقطان الخام ، حيث يأخذ المنتج النهائى لهذه الصناعة (أقطان مخلوطة) مساره إلى التصدير إلى الأسواق الخارجية إلى جانب الدخول فى حلقات التصنيع الأخرى (الغزل والنسيج) بالصناعات المحلية . كما تعد صناعة حلج وكبس الأقطان من أقدم الصناعات ذات التاريخ الطويل فى الصناعة المصرية ، حيث شهدت هذه الصناعة توسعاً كبيراً فى طاقتها الإنتاجية وصلت إلى مستويات كافية لتصنيع الإنتاج المحلى من الأقطان والذى تراوح ما بين ٩ - ١٠ مليون قنطار من القطن الزهر فى بعض سنوات العقود الماضية . وإذا كان الإنتاج المحلى من الأقطان الزهر قد سجل تناقصاً فى سنوات العقد الأخير ليصل إلى ما يقرب من ٣-٥ مليون قنطار سنوياً ، فإن ذلك فى حد ذاته يعد من المؤشرات التى تعكس وجود طاقات عاطلة فى هذه الصناعة فى الوقت المعاصر . ويكمن السبب الرئيسى فى تناقص الإنتاج المحلى من الأقطان ومن ثم وجود الطاقات العاطلة فى صناعة حلج وكبس القطن فى تناقص الطلب العالمى على الصادرات المصرية من الأقطان مع زيادة الإنتاج العالمى من الأقطان المماثلة تقريباً فى مزاياها مع مزايا الأقطان المصرية من ناحية ، إلى جانب ما سجلته صناعة الأقطان على مستوى السوق العالمية من تطور تكنولوجى ساعد على تحول طلب هذه الصناعة إلى الأقطان قصيرة التيلة ، كبديل للأقطان طويلة التيلة التى تصدرها مصر ، وقد ساعد على ذلك أيضاً تزايد الطلب العالمى على منتجات الصناعات القطنية التى يدخل فى تصنيعها الأقطان قصيرة التيلة والتي تتصف بإنخفاض أسعارها بالقياس إلى أسعار الأقطان طويلة التيلة التى تصدرها مصر . وإستجابة للتغيرات العالمية فى تكنولوجيا تصنيع الأقطان وإتجاهات الطلب العالمى والمحلى على المنتجات القطنية أتجهت أيضاً الصناعة المحلية إلى إستيراد الأقطان قصيرة التيلة من الخارج (مع نقص الإنتاج المحلى منها وإرتفاع أسعاره بالقياس إلى أسعار البدائل المستوردة). وفى ضوء هذه المؤشرات إذا ما جاز للدراسة الحالية أن تفترض غياب الطاقات الكاملة فى صناعة غزل ونسيج الأقطان ، فإنه

بالإمكان القول وفي ضوء أهداف الدراسة الحالية بأن وجود إستثمارات إضافية فى صناعة الأقطان بغرض التوسع فى طاقتها الإنتاجية ليس بالعامل المحدد للتوسع فى زراعة الأقطان بالزراعة المصرية فى الوقت المعاصر ، على حين تكمن هذه المحددات فى جمود الإنتاج المحلي من الأقطان عند الأصناف طويلة التيلة ، إلى جانب ما قد يتواجد من احتمالات ضعف الميزة النسبية فى الإنتاج من الأقطان عن غيرها فى إنتاج المحاصيل الزراعية الأخرى المنافسة على إستخدام الموارد الزراعية .

وبالنسبة لصناعة إستخراج وتكرير زيوت الطعام من البذور الزيتية فتأتى على قائمة الصناعات التي لا يفى الإنتاج المحلي من المواد الخام الزراعية اللازمة لها باحتياجاتها منها لأسباب تكمن فى غياب الميزة النسبية لإنتاجها بالزراعة المصرية من ناحية ، إلى جانب ضيق الرقعة الأرضية المنزرعة من ناحية أخرى (وعلى نحو ما ستشير إليه الدراسة الحالية فيما بعد) ، حيث تعتمد المنشآت الصناعية المشتغلة فى هذا المجال على إستيراد الجانب الأكبر من احتياجاتها من المواد الخام من الخارج إما فى صورة بذور زيتية أو زيوت خام ، إذ بلغ حجم الواردات من الزيوت الخام المستخدمة فى هذه الصناعة فى عام ١٩٩٨/٩٧ ما يقرب من ٣٢٨,٩ ألف طن، مقابل إستخدام ما يقرب من ٣٣٦,٦ من البذور الزيتية المنتجة محليا والممثلة فى بذور القطن ، وفول الصويا ^(٣). وفى ضوء الأوضاع الراهنة لإعتماد صناعة زيوت الطعام على إستيراد الزيوت الخام من الخارج ، فإن إضافة إستثمارات جديدة بغرض التوسع فى الطاقة الإنتاجية لهذه الصناعة لا يعد مطلباً بغرض التوسع فى إنتاج البذور الزيتية محلياً ، كما أن التخطيط لزيادة الإنتاج المحلي من البذور الزيتية بغرض إستغلال الطاقات الإنتاجية المتاحة حالياً بهذه الصناعة يعد هدفاً طويل الأجل أمام ضيق الرقعة الأرضية المنزرعة ، وكبير المساحات اللازمة لمقابلة الواردات الحالية من الزيوت الخام ، حيث يمكن تقدير المساحات الإضافية اللازمة لزراعة البذور الزيتية لهذا الغرض بما يقرب من ١,٤٩٥ مليون فدان من فول الصويا ، أو ما يقرب من ١,٠ مليون فدان من عباد الشمس مع تقدير إنتاجية الفدان من بذور أى من المحصولين بما يقرب من ١,١ طن، ونسب إستخراج الزيت من المحصول الأول بنحو ٢٠%، ومن المحصول الثانى بنحو ٣٠% ^(٤) .

أما صناعة إستخراج وتكرير السكر والتي تعد من الصناعات الموسمية (لتعذر تخزين المحاصيل السكرية) فيمكن الإدعاء بقدرة قطاع الزراعة على توفير إحتياجاتها من المحاصيل السكرية ، وفقا لطاقتها الإنتاجية الحالية خاصة بالنسبة لصناعة بنجر السكر ، حيث تعد هذه الصناعة فى مرحلة الإستغلال الكامل لطاقتها الإنتاجية خلال موسم حصاد المحاصيل السكرية . وإذا كانت هذه الصناعة مازالت تعتمد على إستيراد السكر الخام بهدف تكريره وإستكمال إحتياجات السوق المحلية من السكر منه ، فإن الهدف من ذلك يكمن فى الرغبة فى تشغيل هذه الصناعة فى أوقات مابعد حصاد المحاصيل السكرية فى نشاط التكرير ، كبديل لإستيراد العجز فى الإنتاج المحلى من السكر فى صورة سكر مكرر ، حيث بلغت واردات السكر الخام ماقيمته ٥٩٢,٦ مليون جنيه سنويا فى المتوسط خلال السنوات ١٩٩٥ - ١٩٩٨ ، على حين بلغت واردات السكر المكرر ماقيمته ٢٤٠,٠ مليون جنيه سنويا خلال نفس الفترة (٥) . وعلى ذلك يمكن القول بأن الإستثمار فى صناعة السكر ، وخاصة صناعة بنجر السكر بهدف التوسع فى طاقتها الإنتاجية خلال موسم الحصاد ، يعد مطلباً أساسياً لتوسع الزراعة فى إنتاجها من المحاصيل السكرية ، وإن كان ذلك يتوقف وبطبيعة الحال على الميزة النسبية فى إنتاج المحاصيل السكرية ، ومدى توافر المساحات الأرضية المنزرعة والتي يمكن التوسع فى زراعات المحاصيل السكرية بها .

وبالنسبة لصناعات ضرب وتبييض الأرز ، وصناعة الطحن فيعد كلاهما من الصناعات التى يفى المنتج النهائى منها بإحتياجات السوق المحلية ، وبما يشير إلى كفاية الطاقة الإنتاجية المتاحة فى هذه الصناعات ، وإن تباينت فيما بينها من حيث مصادر توفير إحتياجاتها من الحبوب الخام ، حيث تعتمد صناعة ضرب وتبييض الأرز كلية على الإنتاج المحلى من الأرز ، والذي يفى إنتاجها بإحتياجات السوق المحلية مع وجود فائض للتصدير، أما صناعة طحن الغلال فتعتمد فى توفير جانباً كبيراً من إحتياجاتها من الحبوب الخام على الإستيراد من الخارج ، (وعلى نحو ماتشير إليه ضمناً نسب الإكتفاء الذاتى فى الإستهلاك من هذه الحبوب والمشار إليها من قبل) ، وهو مايشير بدوره إلى ان الإستثمار الإضافى فى هذه الصناعات بغرض التوسع فى طاقتها الإنتاجية (وبغض النظر عما قد يلزم من إستثمارات لتطوير تكنولوجيا هذه الصناعات) لا يعد مطلباً أساسياً وعلى الأقل فى

المدى القريب من أجل التوسع فى زراعات هذه المحاصيل وزيادة الإنتاج منها ، وإنما تكمن القيود التى تواجه التوسع فى زراعات هذه المحاصيل فى الميزة النسبية لإنتاجها محليا وفى محدودية الموارد الزراعية الطبيعية (من أرض ومياه) المتاحة للإستغلال فى هذه الزراعات .

أما صناعات التبريد ، وحفظ وتعبئة الخضروات والفاكهة فىمكن الإدعاء بتوافر القدرة الكبيرة لقطاع الزراعة على توفير إحتياجات هذه الصناعات من الخضروات، والفاكهة ، حيث مازالت الكميات المستخدمة من هذه المحاصيل فى أغراض التصنيع والحفظ تمثل نسبة هامشية فى إجمالى الإنتاج منها ، فى نفس الوقت الذى تتواجد فيه الإحتمالات الكبيرة لزيادة الإنتاج من هذه المحاصيل بمعدلات كبيرة فى المستقبل القريب حيث تشكل المساحات المنزرعة بها بأراضى التوسع الزراعى الجديدة النسبة الغالبة . كما تشير المؤشرات إلى أن محدودية الطاقات الإنتاجية الحالية لهذه الصناعات تمثل نقطة إختناق أمام زيادة الإنتاج وتخفيض الفاقد من هذه المحاصيل ، حيث تشير بعض الدراسات إلى وجود نقص فى السعة المطلوبة من ثلاجات الحفظ والتبريد بما يقرب من ٥٧% من السعة المطلوبة ، إلى جانب وجود نقص فى الطاقات الإنتاجية لمحطات فرز وتدرىج محاصيل الخضروات والفاكهة بما يقرب من ٤٥% من الطاقات الإنتاجية المطلوبة فى الوقت المعاصر^(٦).

٣- المساهمة فى توفير النقد الأجنبي :

إن الوضع الراهن لمشاركة قطاع الزراعة فى توفير النقد الأجنبي يشير إلى ضعف قدراته على تحقيق هذا الهدف أمام تزايد إحتياجات القطاعات الأخرى غير الزراعية من النقد الأجنبي ، حيث تشير الصادرات ، والواردات السنوية من السلع الزراعية والغذائية خلال الفترة ١٩٩٤ - ٢٠٠٠ إلى وجود عجز سنوي فى الميزان التجارى مع العالم الخارجى لهذه المجموعة من السلع بلغ نحو ٧,٩١ مليار جنية فى عام ١٩٩٤ ، وإزداد ليصل إلى ما يقرب من ١١,١٣ مليار جنية فى عام ٢٠٠٠ (مع وجود تقلبات سنوية محدودة) ، وحيث تمثل بذلك قيمة العجز فى الميزان التجارى للسلع الزراعية والغذائية ما يقرب من ٣٨,٥% ، ٣٤,٤% من إجمالى العجز فى الميزان التجارى السلعي لمصر فى عامي ١٩٩٤ ، ٢٠٠٠ على الترتيب^(٧).

إن وجود العجز فى الميزان التجارى لمجموعة السلع الزراعية والغذائية قد يشير فى مجمله إلى ضعف الطاقات الإنتاجية للقطاع الزراعى عن الوفاء بكامل إحتياجات المجتمع من هذه المجموعة من السلع أو زيادة الصادرات منها ، إلا أن ذلك قد يخفى خلفه وجود عوامل أخرى (بخلاف الطاقات الإنتاجية المحدودة) تشارك فى ذلك بالنسبة للبعض من هذه السلع ، حيث قد تتواجد الطاقات الإنتاجية لتوفير إحتياجات المجتمع من سلعة زراعية أو غذائية معينة ، أو وجود الطاقات الإنتاجية لزيادة الإنتاج والصادرات من سلعة زراعية أو غذائية أخرى ، إلا أن غياب الميزة النسبية فى إنتاجها أو وجود بعض الإختناقات الأخرى خارج دائرة إنتاجها تقف وراء ضعف زيادة الصادرات منها أو إستيرادها من الخارج .

٤ - السكان ، وقوى العمل ، والمساهمة فى توفير فرص العمل :

توصف الزراعة المصرية عبر تاريخها الطويل باستيعاب النسبة الغالبة من السكان ، وقوى العمل البشرى ، وحيث تعد بذلك المصدر الأساسى لمعيشة النسبة الأكبر من السكان ، إلى جانب إعتبارها مصدرا من مصادر توفير قوى العمل البشرى اللازمة للقطاعات الأخرى غير الزراعية فى مسارها للتنمية . ولقد سجلت فترة العقود الخمس الأخيرة مع ماتضمنته من برامج ومشروعات للتنمية إحداث تغيرات هيكلية فى الإقتصاد المصرى إنعكست فى نمو القطاعات غير الزراعية بمعدلات أكبر عنه فى قطاع الزراعة ، وحيث تزامن مع ذلك إنخفاض الوزن النسبى لاعداد السكان الزراعيين فى إجمالى عدد السكان وإن ظلت أعدادها المطلقة فى تزايد . ومع ذلك تظل الزراعة المصرية وحتى الوقت المعاصر توصف باستيعابها للنسبة الأكبر من السكان وقوى العمل البشرى ، كما توصف بوجود البطالة الموسمية ، والصريحة مع إحتتمالات وجود البطالة المقنعة فى سوق العمل بها . ويمكن الإشارة وبإيجاز إلى ذلك من خلال المؤشرات التالية :

* تختلف تقديرات أعداد السكان الزراعيين ، وقوى العمل البشرى المشتغلة بالزراعة من مصدر إلى آخر تبعا للتباين فيما بينها من حيث أسلوب التقدير أو تاريخ هذه التقديرات أو الفئات العمرية التى تشملها هذه التقديرات ، ومع ذلك فهى تشير جميعها إلى أن قطاع الزراعة مازال يستوعب النسبة الغالبة من السكان وقوى العمل البشرى . حيث تشير نتائج التعداد السكانى لعام ١٩٩٦ إلى أن أعداد السكان

الزراعيين وبالفئة العمرية ١٥ سنة فأكثر يمثلون ما يقرب من ٣١% من إجمالي تعداد السكان داخل هذه الفئة العمرية . كما تشير نتائج نفس التعداد إلى أن أعداد القوى العاملة البشرية في الزراعة داخل نفس الفئة العمرية يبلغ نحو ٤,٦٨ مليون نسمة يمثلون ما يقرب من ٢٧,٢% من إجمالي تعداد القوى العاملة البشرية^(٨) . وتذهب نتائج التعداد الزراعي لعام ١٩٩٠/٨٩ إلى تقدير أعداد سكان المجتمع الزراعي خلال هذا العام بنحو ٢٠,٦ مليون نسمة حيث تشكل قوى العمل البشرى الزراعي ما يقرب من ٤٤,١% منها . كما يتشكل البناء الهرمي لقوى العمل الزراعي وفقا لنتائج نفس التعداد من نحو ٧٤,٤% منهم بالفئة العمرية ١٥ سنة فأكثر وحيث يمثل كل من الذكور ، والإناث مانسبته ٦٥,٢% ، ٣٤,٨% من جملة أعداد القوى العاملة داخل هذه الفئة العمرية وعلى الترتيب . أما قوى العمل الزراعي من ذكور وإناث بالفئة العمرية الأقل من ١٥ سنة فيمثلون ما يقرب من ٢٥,٦% من إجمالي أعداد القوى العاملة الزراعية^(٩) . أما منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة فتذهب إلى تقدير أعداد السكان الزراعيين بنحو ٢٤,٧١ ، ٢٤,٩٦ ، ٢٥,٠٤ مليون نسمة في كل من السنوات ١٩٩٠ ، ١٩٩٥ ، ١٩٩٨ على الترتيب ، وحيث يمثلون بذلك مانسبته ٤٣,٩% ، ٤٠,١% ، ٣٨,٠% من إجمالي تعداد السكان في كل من هذه السنوات وعلى الترتيب . كما تشير تقديرات نفس المنظمة إلى أن أعداد السكان الزراعيين ذوي النشاط يبلغ نحو ٧,٩٢ ، ٨,٣٤ ، ٨,٥٦ مليون نسمة يمثلون مانسبته ٤٠,٣% ، ٣٦,٨% ، ٣٤,٧% من إجمالي تعداد السكان ذوي النشاط في كل من السنوات الثلاث المشار إليها وعلى الترتيب . وحيث تشير هذه التقديرات إلى أن أعداد السكان الزراعيين ذوي النشاط يمثلون مانسبته ٣٢,١% ، ٣٣,٤% ، ٣٤,٢% من مجموع السكان الزراعيين في كل من السنوات ١٩٩٠ ، ١٩٩٥ ، ١٩٩٨ على الترتيب^(١٠) .

إن تناقص الوزن النسبي لأعداد السكان وقوى العمل البشرى الزراعي في إجمالي عدد السكان وقوى العمل البشرى في السنوات الأخيرة عنه في العقود السابقة لاينفى حقيقة تزايد الأعداد المطلقة للسكان الزراعيين وقوى العمل البشرى المشتغلة في الزراعة . كما أن ماسجلته العقود الماضية من نمو (وبمعدلات أقل عنه في القطاعات الأخرى غير الزراعية) في القطاع الزراعي تزامن معه إحداث

تغيرات هيكلية فى أنماط الإنتاج ، وأساليب الإنتاج المستخدمة حيث التوسع فى استخدام الآلات والمعدات الزراعية الميكانيكية كبديل لعنصرى العمل البشرى والحيوانى فى الزراعة والتي إنعكست نتائجها فى إستمرارية وجود ظاهرة البطالة فى القطاع الزراعى . حيث تشير نتائج بعض الدراسات إلى تقدير فائض العمل بالقطاع الزراعى بما يقرب من ٣٦,٧% من قوى العمل الزراعى المتاح ، على حين تذهب تقديرات بعض الدراسات الأخرى إلى تقديره بما يقرب من ٤٥,٤% . فى نفس الوقت التى تذهب دراسات أخرى إلى تقديره بنحو ١٨,١% (١١) . ومن المؤكد أن جانبا كبيرا من هذا الفائض يمكن أن يعبر عن وجود البطالة الموسمية فى الزراعة ، حيث تشير نتائج دراسة سابقة بمعهد التخطيط القومى إلى تقدير فائض العمالة الزراعية خلال عام ١٩٩١ بما نسبته ٤٤,٢% من العمل الزراعى المتاح وحيث تتشكل هذه النسبة من ٣٥,٢% فى صورة بطالة موسمية ، وما يقرب من ٩,٠% فى صورة بطالة صريحة (١٢).

إن إستيعاب القطاع الزراعى للنسبة الغالبة من السكان وقوى العمل البشرى مع وجود البطالة بين قوى العمل البشرى المشتغلة بالزراعة جعل من هدف زيادة فرص العمل بهذا القطاع من الأهداف الأساسية لخطط وبرامج التنمية ليس بغرض إستيعاب البطالة الزراعية فقط ، بل أيضا للمساهمة فى توفير فرص العمل أمام خريجي الجامعات والمدارس أمام تزايد معدلات البطالة فى القطاعات الأخرى ، حيث تشير مؤشرات التنمية التى ينشرها البنك الدولى إلى تزايد معدلات البطالة فى المجتمع المصرى من ما يقرب ٥,٢% فى المتوسط خلال السنوات ٨٠-١٩٨٢ إلى ما يقرب من ١١,٣% فى السنوات ٩٤-١٩٩٧ (١٣)، فى حين تذهب تقديرات تقرير التنمية البشرية الذى يعده معهد التخطيط القومى إلى تقدير هذا المعدل بما يقرب من ٨,١% فى عام ١٩٩٩ ، وحيث تتضمن تقديراته وجود البطالة بين من هم فى الفئة العمرية ١٥ - ٢٩ سنة بنحو ٢٠% (١٤) .

٥- الدخول الزراعية ، وتحسين مستوى معيشة السكان الزراعيين :

لقد إنعكس نمو القطاعات غير الزراعية بمعدلات أكبر عنه فى قطاع الزراعة خلال العقود الماضية فى تناقص النصيب النسبى لمساهمة قطاع الزراعة فى الناتج المحلى الإجمالى ، حيث بلغ الناتج المحلى الزراعى (وبالأسعار الثابتة) مانسبته ١٦,٢% من